

أَقْلَامُ الْعَصِيِّ

٦

قَلَمٌ فِي

وَجْهِ قَوْلِ الْعَدَمِ ابْنِ سَعْدٍ

(قَالَ اللَّهُ مُتَوَجِّعًا)



لَنَا الْأَقْلَامُ تَعَلُّوْ فِي بَهَاءِ بِهَا بُدِيَ الْمَعَارِفِ نَاصِحِينَا
وَيَكْفِينَا بِأَنَّا بَعْدَ مَوْتِ سَيَبَقَى الرَّسْمُ يَهْدِي الْعَالَمِينَا

مُحْفُوظٌ كُلُّ حَقْوُقٍ

لَا يَسْمَحُ بِطَبَعِهِ لِأَغْرَاضِ التِّجَارِيَّةِ
أَوْ تَرْجُمَتِهِ أَوْ افْتِصَارِهِ دُونَ مُوَافَقَةِ فَطْيَتِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال العلامة ابن سعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]، - قبل الآية المذكورة - : «قال الله متوجِّعاً للعباد...»^(١)، وجعله توطئةً لتفسيرها، ومدخل تبيينها.

ويبعد القول أنه جعل (التَّوَجُّع) صفةً لله؛ لعدم الدليل الدالِّ عليها، وباب الأسماء والصفات توقيفيٌّ عنده، لا يُجاوز فيه ما ورد في القرآن والسُّنَّة، وهذا مشهورٌ عنه: فهو مذكورٌ في كتبه، ومعروفٌ في أصحابه - وقد لقيت منهم جماعةً^(٢).

ولا يستقيم أن يُنسب إليه إثبات (التَّوَجُّع) في الصفات الإلهية لأمرين:

أحدهما: أنَّ عبارته لا تقتضي الإثبات، لا بطريق التصريح ولا غيره.

والآخر: مخالفة نسبة إثباتها المعروف عنه في كون بابها

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»، ص ٦٩٥.

(٢) كالشيخ عبد الله ابن عقيل، والشيخ محمد بن سليمان البسام، والشيخ

محمد بن صالح ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللهُ.

توقيفياً، ولا دليل عليها من القرآن أو السنة، والنقل عن هذا الأصل يحتاج إلى زيادة علم، فإذا فقدت صير إلى الأصل، وحكم به.

ولا يُعرف عدُّ (التَّوَجُّع) صفةً إلهيةً عن أحدٍ من أهل السنة والحديث، ولا عن غيرهم - في الأقوال المعروفة في كتب الفرق الإسلامية -، ولا يُقبل في مثل هذا إلا التصريح الصريح بلسان فصيح.

وحمله من مثله على إرادة الخبر عن الله أولى، فإنه لا يشترط فيه التوقيف، واستعمال الخبر عن الله كثير في كلام المفسرين وغيرهم، وإن كان الخبر بـ (التَّوَجُّع) عن الله لا مسوغ له؛ لعدم الحاجة إليه، وكون (التَّوَجُّع) المُخبر به نقصاً يُنزه الله عنه، فهو ناشئ من الألم ناتج عنه، ومن شرط جواز الخبر بقول ما عن الله = وجود الحاجة الداعية لاستعماله، وكون المُخبر به غير متمحّض في النقص، وهما مفقودان هنا.

وإلى هذا أشار مقيده بقوله:

إِخْبَارُنَا عَنْ رَبَّنَا بِغَيْرِ مَا فِي النِّقْلِ وَارِدٌ بِحُكْمِ حُسْمَا
جَوَازُهُ بِشَرْطِ حَاجَةٍ وَلَا لَدَيْهِمْ بِالنَّقْصِ خُصَّ مُجْمَلًا

وسلك بعض أهل العلم تصحيح اللفظ المذكور بكونه
(مترحماً)، فتصحف غلطاً وصار (متوجعاً)، ويرد عليه شيان:
أحدهما: كون اللفظ المذكور ثابتاً في نسخ الكتاب الخطية،
فلا تقبل هذه الدعوى مع فقد البيئته.

والآخر: أن دلالة التَّحْسُر على التَّرْحُم هي باللَّازِم
كالتَّوَجُّع، وكون الحسرة توجعاً ألصق باللفظ من كونها ترحماً،
فتعبيره — (التَّوَجُّع) أقرب من (التَّرْحُم)، ثمَّ إنَّ فعل (التَّوَجُّع)
يُعَدَّى باللام بخلاف (التَّرْحُم)، فيقال: تَوَجَّعت له، ولا يُقال:
تَرَحَّمت له.

وأحسن من هذا أن يُقال: إن قول الشيخ السَّعديِّ حُكْمٌ
على الخطاب - وهو الكلام المتكلم به - دون اعتبار المتكلم،
فقول: (يا حسرة) صيغة توجع، كما يُقال: إنَّ (لعلَّ) للتَّرجي،
و(ليت) للتَّمني، وأشباه ذلك.

ومن هذا الباب ما يُقال في صيغة سؤال: «قال الله مستفهماً»،
مع نفينا كون سؤاله عَزَّجَلَّ مطلوباً فيه الفهم، فهو بكلِّ شيءٍ
عليمٌ.

ومن الثاني قولُ ابن الجوزيِّ في «زاد المسير»^(١): «ثمَّ قال
مستفهمًا منكرًا عليهم: ﴿أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]»، وقولُ
البقاعيِّ في «نظم الدرر»^(٢): «ثمَّ زاد التحذير منها بقوله - على
النَّهْجِ الأوَّلِ مستفهمًا، والمراد به التَّفخيمُ ومزيد التَّعظيم -: ﴿مَا
أَلْحَاقَهُ﴾ [الحاقة: ٢]».

فيكون ما ذُكر صفةً للقول لا القائل المتكلِّم به، ويكون
معنى قوله: (قال الله متوجِّعًا) أي توجُّعًا، جُعِلَ اسمُ الفاعل
موضع المصدر، والمراد به الصِّيغَةُ ﴿يَحْسِرَةُ﴾، بتقرير كونها
صيغَةً توجُّعٍ.

ومجيء اسم الفاعل قائمًا مقام المصدر معروفٌ في كلام
العرب، ومنه في رجزهم:
قُمْ قَائِمًا، قُمْ قَائِمًا لَقِيتَ عَبْدًا نَائِمًا^(٣)
أي قُمْ قِيَامًا.

(١) ٣ / ٣٦٧.

(٢) ٢٠ / ٣٣٩.

(٣) انظر: «المقتضب» ٣ / ٢٦٩، و«الصَّاحِبِيُّ» ص ٣٩٤، و«المحتسب» ٢ /

٢١١، و«شرح الشافية» للرَّضِيِّ ١ / ١٧٦، ٤ / ٧٢.

فظهر بما سبق أن كلامه يحتمل أربعة وجوه:

الأول: إثبات (التَّوَجُّع) صفةً لله.

الثاني: كونه من باب الخبر عن الله.

الثالث: أنه تصحيفٌ، صوابه: (مترحِّمًا).

الرابع: أنه وصفٌ للكلام، وخبرٌ عن صيغته.

فالأول ظاهر البعد، واهنُ الاعتبار، والثاني أولى في النظر منه، وتعدُّر الجزم به صيانةً لمقام السَّعديِّ عن القول به مع فقد شرطه، والثالث يمنعه ويأباه ما تقدَّم من ثبوته في نسخ الكتاب الخطيَّة المعتمَدة في نشره، فحملُ كلامه على إرادته رابعها أنفى للاعتراض، وأسلمٌ من الإيراد، وأشبهُ بعلم ابن سَعدِيَّ عامَّةً، وبمذهبه في الأسماء والصفات خاصَّةً.

والأولى تركُ هذا التَّعبير؛ لِمَا فيه من الإبهام المنتج للإيهام،

ولا سيَّما فيما يُخاطب به العوامُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وهذا وغيره من أشياء أُخَرَ وقعت في «تفسير السَّعديِّ» لا

تَحَطُّ من قدره، ولا تَخْفِض رتبته، وهي مغمورةٌ في بحر محاسنه،

فإشهارها ابتغاء الحطِّ من منزلته عيبٌ، كما أن تصحيحها مع

ظهور ما فيها من نظرٍ عيبٍ آخرٌ، وطريق الهدى بين ضلالة الجفاء وضلالة الغلو.

وَمَنْ صَيَّرَهُ جَسْرًا لِلطَّعْنِ فِي مَصْنَفِهِ فَهُوَ جَائِرٌ عَنْ سِوَاءِ السَّبِيلِ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ بَانَ فَضْلُهُمْ وَعُرِفَ عِلْمُهُمْ لَا يُذَكَّرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَلَا يُتَّخَذُونَ غَرَضًا لِسَهَامِ الْقَالَ وَالْقِيلِ.

وأسوأ هؤلاء مَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ إِثْبَاتَ صِفَةِ (التَّوَجُّعِ) لِلَّهِ، ثُمَّ جَعَلَ قَوْلَهُ قَوْلًا لِأَهْلِ السُّنَّةِ كَافَةً؛ مَبْتَغِيًّا عَيْبَهُمْ وَالطَّعْنَ فِيهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ بِالنَّقَائِصِ، فَجَعَلَ مِنَ الْحَبَّةِ الصَّغِيرَةِ قُبَّةً كَبِيرَةً، لِيَهُونَ عَلَيْهِ الْكُذْبَ الَّذِي ادَّعَاهُ، وَيَجِدَ فِي نَفُوسِ الْغُوغَاءِ مَنْ يَرْضَاهُ؛ فابنِ سَعْدِيِّ نَفْسُهُ وَأَهْلِ السُّنَّةِ كُلُّهُمْ لَا يُعْرِفُ عَنْهُمْ إِثْبَاتُهَا؛ لَكِنْ إِذَا هَبَّتْ رِيحُ الْهُوَى، عَمِيَ صَاحِبُهُ فَهَذَى وَهُوَى!

بقي من تمام القول بيان أن قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]: هو كلامه لا كلام غيره، وهو نداءٌ للحسرة تعجباً منه سبحانه؛ أن يا حسرةً احضري فهذا وقتك، والمقصود تعظيم جنائيتهم وتهويل فعلتهم، بعدها أمراً عظيماً وخطأً جسيماً يُتَعَجَّبُ مِنْهُ، فَالْتَّنْكِيرُ لِلتَّعْظِيمِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا حَسْرَةَ - وَأَيُّ

حسرة - يجدر حضورها، لتحل بأهلها الذائقين غصتها.

و(العجب) من صفات الله؛ كما قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ
وَيَسْخُرُونَ﴾ [الصافات: ١٣]، في قراءة من تلاها بضم التاء، وهي
قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر، ورويت هذه الصفة في
أحاديث ثابتة عن النبي ﷺ، ويعجب الله من الشيء لخروجه عن
نظائره تعظيمًا له.

قال الأزهرِيُّ: «الحسرة لا تدعى، ودعاؤها تنبيهُ
المخاطبين، وقيل: العرب تقول: يا حسرتي؛ ويا عجبًا؛ على
طريق المبالغة، والنداء عندهم بمعنى التنبيه، فكأنه يقول: أيها
العجب هذا وقتك، وأيتها الحسرة هذا أوانك، وحققة المعنى
أن هذا زمان الحسرة والتعجب»^(١).

وقد وقعت (الحسرة) نكرة بلا إضافة، فلم يضيفها الله إلى
نفسه بقوله: (يا حسرتي)، فلا يصح جعلها صفةً له، ولا حاجة

(١) نقله البغوي في «معالم التنزيل» ٥ / ٧٨٤، وابن عادل في «اللُّباب» ١٦ /

٢٠٣، ووقع فيه: (قال الزُّهرِيُّ)، والأوّل أشبه بالصواب، ولم أجده بهذا السّياق في
كتابه الشّهير «تهذيب اللّغة»، وفيه ١٥ / ٦٧٠: «فُنُودِيَتِ تَلِكُ الْحُسْرَةِ تَنْبِيْهًا

لِلْمُتَحَسِّرِيْنَ، الْمَعْنَى: يَا حُسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ؛ أَيْنَ أَنْتِ؟ فَهَذَا أُوَانِكِ!».

لجعل (التَّحْسُر) منه سُبْحَانَهُ مجازاً بطريق الاستعارة تنزيهاً له
عنه؛ لكونه ينشأ من ندم يصير به صاحبه حسيراً.

فإثبات (التَّحْسُر) صفةً لله أو جعله منه مجازاً قولان
واهيان، فالأول مدفوعٌ بعدم إضافتها إليه، وعدم إثبات السلف
لها، والثاني ممنوعٌ بفقد الدليل عليه، وانتفاء الحاجة إليه.

وما أحسن قول ابن عاشور^(١) بعد ذكره الآية: «وهو من
كلام الله تعالى واقعٌ موقع الرِّثاء للأُمم المكذبة الرُّسل، شاملٌ
للأُمَّة المقصودة بسوق الأمثال السابقة من قوله: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمُ
مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣]، واطرد هذا السنن القبيح فيهم،
فالتعريف في ﴿الْعِبَادِ﴾ تعريف الجنس المستعمل في الاستغراق،
وهو استغراق ادّعائي، رُوِيَ فيه حال الأغلب على الأمم التي
يأتيها رسول؛ لعدم الاعتداد في هذا المقام بقلة الذين صدّقوا
الرُّسل ونصروهم، فكانهم كلهم قد كذّبوا».

(١) في «التحريير والتنوير» ٢٣/٧، وهو كتابٌ فيه تحريراتٌ حسانٌ، وفيه زلاتٌ
عظامٌ، فلا يترسّح لمطالعه والانتفاع به إلا من قوي تحصيله، وجلّت معرفته بالسنة
خبراً وطلباً، وهذه حال كثيرٍ من كتب التفسير، فهي ممّا يُخصّ به قومٌ دون قومٍ.

وهذا القول أحسن وأولى من قول من يجعل الحسرة من
قول الرُّسل أو الملائكة أو المؤمنين أو المكذِّبين، فالسِّياق يدلُّ
عليه، وتركيب العربيَّة يُرشد إليه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ
وَكَتَبَهُ صَاحِبُ بَيْتِ اللَّهِ بْنِ حَمْدِ الْعُصَيْمِيِّ

نُشِرَ يَوْمَ السَّبْتِ
الرَّابِعَ عَشَرَ مِنْ صَفَرِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ